كلامًا » . وهذا يتماثل مع عدم جواز عليك عبد الله وتريد الإشفاق ، ولهذا لا يجوز إلا الرفع .

ولو قرأنا ما جاء فى كتاب الجمل لوجدناه مشابها تماماً لما جاء فى الكتاب حتى فى بعض أمثلته ، يقول الخليل[1] :

« فى الدار زيد واقف . وإن شئت (واقفا) ، الرفع على خبر الصفة ، والنصب على الاستغناء وتمام الكلام . ألا ترى أنك تقول : فى الدار زيدٌ ، وقد تمّ كلامك ، وإذا لم يتم كلامك فليس إلا الرفع : بك زيد مأخوذٌ ، وإليك محمدٌ قاصدٌ ألا ترى أنك إذا قلت (بك زيدٌ) لم يكن كلاما حتى تقول (مأخوذ) » وبالمقارنة بين ما ورد عند سيبويه نجد المثال نفسه : بك زيد مأخوذ . هل يمكن أن يكون ما ورد لدى سيبويه من قبيل المصادفة ، أم أنه متأثر بأستاذه الخليل ، على أية حال فقد نسب سيبويه الشق الأكبر من كلامه للخليل صراحة ، وترك الشق الأصغر دون نسبة . وإن كان يبدو لنا أنه كلام الخليل أيضا بدليل ما ورد فى الجمل له .

لكن العجيب فى الأمر أن الخليل قد أورد هذه القضية فى المنظومة تحت عنوان « حروف الجر » وسيبويه أوردها تحت باب « باب ما ينتصب فيه الخبر » ، وقد وردت فى الجمل تحت عنوان « الرفع بخبر الصفة » . ترى هل كان الخليل محقا لأن القاسم المشترك فى كل الأمثلة الواردة هو الجار والمجرور الواقع خبراً فى حالة اكتمال الدلالة به ، أو المتعلق بالخبر فى حالة عدم الاكتمال الدلالى فى مثل : بك زيد مأخوذ ؟ ووجود الجار والمجرور (الصفة) ضرورى فى هذه الجملة ، لهذا جاء الخليل بهذه القضية تحت هذا الباب .

---

(١) الجمل ١٣٩ .